

رسائل خطيرة جداً على الصورة السعودية في الخليج

مهنا الحبيل

تبعد كل الشواهد في مستقبل الأزمة الخليجية متوجهة بوضوح إلى التطبيع، ويقصد بالتطبيع أن الأزمة ليست عابرة، وإنما مقيمة لبعض الزمن.

لكن مرحلة التطبيع لم تبدأ الآن، بل برزت بعض معالمها منذ الذكرى الأولى لقرار الأزمة واستهداف الشعب والدولة في قطر، وهنا وقفة يسيرة لحجم تغول الكراهية في مسار الأزمة. فقد تبذر أمير سعودي باسم انتقامه لأسرته الحاكمة، حملة جديدة تسخر من الشعب القطري، وتستخدم مصطلح (جطر والجطربين)، والتركيز على امتهان أهل قطر.

وهو خرق جديد لكل البروتوكولات والأداب العامة، التي كانت مستمرة في لغة الأسرة السعودية الحاكمة، بغض النظر عن مشاريعها السياسية وموافقتها النزاعية مع أهل الخليج العربي.

وصحّ أن موجات "تويتر"، ليست مداراً للحكم في الحالة السياسية، غير أن في واقع الأزمة الخليجية كان لها بعد قياسي كبير. بل إن وقف رسالة الحوار بين الدوحة والرياض، التي بادر إليها الشيخ تميم عند أول الأزمة، جاء الرد عليها عبر "تويتر".

ومشكلة الأمير السعودي أن هذه اللغة كانت الرياض تسعى لتجاوزها، حيث إن هذه اللغة تربط بصورة استعلاء الأمراء السعوديين في الوطن العربي، فكيف إذا كان الأمر متعلقاً بدول الخليج؟ وخاصة من خلال تكريس المنظور القومي لإقليم نجد، كركيزة اجتماعية تاريخية للدولة السعودية وعهودها، والتعامل مع أهل الساحل داخل حدود الدولة وخارجها بمنطق فوقي خطير، أو ربط ذلك بالموقف العقائدي الأيديولوجي، بين نجد والساحل باعتبار سُنَّة أهل الخليج من الدرجة الثانية.

فهذه الرسائل خطيرة جداً على الصورة السعودية في الخليج، التي بالكاد تخلص اليوم من أزمة مسؤولية استهداف أهل عُمان، في المشروع الأمني المذهبـي.

وحين نضع هذه القياسات في مسار التحليل السياسي، فنحن نحذر كل الأطراف بما فيها بعض الحسابات القطرية التي تورطت خارج التعميم الأميركي الكريم، لمستوى سيئ جداً في منزلق الرد على السعوديين. مذكّرين بأن هذه الأزمة ستطفو بعون الله مهما طالت، وأنّ علينا جميعاً كشعب عربي في الخليج، أن نقلل

من الجراح التي سنف أمام معالجتها بعد طي الأزمة الكارثية التي تسبب بها محور 5 حزيران، وامض المستغان.

هنا يُطرح سؤال مهم أين قمة واشنطن في الخريف القادم، وهل ما يجري هو عملية عرض أصايع لحين حصول القمة، التي تعتقد كل الأطراف بأنها قد تكون حاسمة، فيضغط على الطرف الآخر؟

هناك تسريبات حذرة بأن تحديد الموعد لا يزال واردا، خلال سبتمبر الجاري، وشخصياً أشك في ذلك، خاصة في ظل انسحاب الشيخ صباح وجهود الوساطة الكويتية المرحلية، وإن كان هذا الانسحاب قد يفسّر بأن الكويت بذلك جهودها الممكنة.

وأنها تدرك أن أصحاب القرار في أبوظبي والرياض، لن يتعاملوا إلا مع موقف حاسم من البيت الأبيض، وخاصة بأن الكويت تراعي مصالح أنها القومى، ورغبتها بالابتعاد عن القصف الإعلامي الذي طالها أول الأزمة.

والحقيقة أن ملف البيت الأبيض بذاته معقد، فأين سيضع ترامب المتورط، جدولة الأزمة في برنامجه؟ وهل مؤسسات واشنطن اليوم، والمصالحة في الأزمة الدستورية والسياسية المتوقعة في الولايات المتحدة بقصد الضغط على ترامب؟

أم أن هذه المؤسسات ترى أن إنتهاء فرص العمل العسكري اليوم، وإعادة الوعود (غير الموثوق بها) للدوجة يكفي؟

وإن كان عزل العمل العسكري فرضته حسابات أخرى، حتى تنهض أميركا من صدمة الرئيس الأحمق. هنا في الآونة الأخيرة تصاعدت حملات الهجوم الإعلامي المتبدال، بين الرياض وبين الدوحة.

وبدأت الدوحة في الرد بعد إعطاء فرصة زمنية واسعة، منذ أعلنت الرياض رسمياً وحتى اليوم تبني إسقاط الحكم في قطر بكل طريقة، بما فيها رعاية معارضة شكلية باهتة، بعد فشل الرهان على انقسام الأسرة الأميرية، التي سُحبت رموزها من المشهد.

رد الدوحة جاء بمنح المعارضة السعودية، مساحة إعلامية وموقع متعدد، باعتبار حق الرد وأيضاً عنصر الضغط المتبدال، ولا نعرف حتى اليوم جدول زمنية لمثل هذه الحرب الإعلامية.

وتناولنا هنا للخلاف ليس تقليلاً، من قضايا حقوق المواطن اللازمة لأبناء الشعب السعودي، وضرورات وقف الاعتقالات والصدام مع الإسلاميين والإصلاحيين، الذي يتسع بصورة غير معقولة، وإنما لفهم هذا الملف في زاوية النزاع السعودي- القطري.

اتخذت الدوحة قرار المواجهة الإعلامي المفتوح، بدلاً من أن تعلن مشروعها القومي للنهضة، بعد التجربة المرة والصمود، وتترك العهد السعودي يخوض تجربته، وتحيد هجومه الكريه عن مشروعها، وهو اقتراحتنا القديم، فيما يبقى حق الرد مناط بفريقها الوطني الخام بما فيها إدارة القوة الناعمة لقطر، وتقديرات المرحلة.

ولعل قرار الرد التصعيدي، ينبع من أن الرياض هي الواجهة الأكثر تأثيراً في تصعيدها على الشعب

القطري، خاصة في النسق لبيت الله الحرام، وقطع الرابطة الاجتماعية لأرحام أهل الساحل. أما المسألة الثانية، فهي أن واقع الدولة السعودية، كما أكدت ذلك د. لولوة الخاطر الناطق الرسمي باسم الخارجية القطرية، هي دولة كبرى مركبة في المنطقة، حدودها المباشرة قائمة، فلم تتغير هذه المعادلة.

وبالتالي فك الاشتباك معها، مطلب حيوي بكل تأكيد في أبجديات العلاقات والجغرافيا السياسية المتداخلة، لكن الرياض رفضت كل الرسائل الإيجابية من الدوحة.

والسؤال هنا هو علاقة هذا الرد، بتوجهات ولي العهد السعودي صاحب القرار الوحيد، في إنهاء الأزمة على مستوى دول المحور، فرغم تمكّن أبوظبي في الفريق السياسي السعودي، وتغولها خاصة في الذراع الليبرالي والجامعي (الوهابي) السعوديين، إلا أنَّ ذلك لا يُلغي بقاء قرار الجسم بيد ولي العهد السعودي.

وهنا مدخل دقيق، فهناك غرابة شديدة من ربط كل ملفات التوتر الداخلي السعودية بقطر، التي باتت كبيرة جداً، بل أكبر من كل مساحة وفقاً لتعطيات الإعلام السعودي نفسه ونخبة كتابه، وهو ما يعني أن تداخل ملف المعارضة السعودية مع قطر، على الأقل في هذه المرحلة العاصفة مفید لتوجهات الرياض الحالية.

إن فرص حل النزاع القطري- السعودي تواجه مأزقاً رئيسياً، وهو غياب فريق استشاري جديد لولي العهد، يُكلف بدراسة ملفات المنطقة والخسائر السعودية الكبيرة، ومعالجة الأزمات الداخلية بقرارات إصلاحية قومية، أما القضايا الخارجية، فإن إدراك إشكالياتها يتسع اليوم على الرياض.

فهل أزمة فشل طرح أرامكو للاكتتاب، وغيرها من قضايا سعودية، سيعيد التفكير الاستراتيجي عند الأمير محمد بن سلمان، وإن كان بعض الخسائر لا يمكن تعويضها، لكن وقفها ضرورة قومية للدولة السعودية. وهنا المدخل لأحد أفقي الحل، وهو حل قد يفك الاشتباك، ولن يُطبع العلاقات بين الدوحة والرياض، بعد سهام السعودية المرة والصعبة، في وجдан أهل قطر دولة وشعباً. ونأمل بأن يتم ذلك عبر تواصل ثنائي، يهيئ لتصوره الفريق الجديد الخاص بالسياسة الخارجية، والذي بعض شخصياته ضمن المركز الاستشاري للديوان، لكن لم يُكلفو بهذه المهمة.

أما الأفق الثاني فهو أن يتفرغ ترامب ومصالحه، لوقف الاشتباك.

والأفق الأول الذي يقوم على تواصل سري بين الدوحة والرياض، هو أفضل للجميع لأن فوائد الأميركيين لا تنتهي، فيما الأفضل تصحيح الرياض لموقفها الخاطئ، الذي سبب لها ولقطر، ولكل أهل الخليج العربي، بل كل الشعب العربي، خسائر قومية لا تعد، وهنا نعود للكلمة التي أعلنتها السعودية، أن الحل في الرياض، هذا صحيح، حين تنظم الرياض مصالحها بعقل السياسة والمصالح الوعائية، لا عواصف توיתر الباغية.

مهنا الحبيل - كاتب عربي مستقل، مدير مكتب دراسات الشرق في إسطنبول

المصدر | الوطن القطرية